A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/48/L.24/Rev.1
20 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

النرويج: مشروع قرار منقح

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٢٥٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ عن تخطيط البرامج، الذي حدد فيه الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بوصفه أحد الأولويات الشاملة الخمس الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧،

وإذ تشير إلى قراريها ١٧٨/٤٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٢٠٠/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ومشاكل السلع الأساسية في افريقيا، على التوالي،

وإذ تحيط علما بالمقررين ١٩/١٩٩٢ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ و ١٧/١٩٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، اللذين اعتمدهما مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات،

وإذ تحيط علما كذلك بالقرار CM/Res.1415 (د - ٥٦) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات،

وإذ تحيط علما أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل ضمان نجاح تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات،

واقتناعا منها بأنه لا يمكن تحقيق النمو والتنمية على أساس مستدام إلا من خلال أمور منها المشاركة الكاملة للشعب في عملية التنمية، ولا سيما المرأة،

وإذ تدرك ما يضطلع به كثير من البلدان الافريقية من أجل تنفيذ سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي وإذ تعيد تأكيد الأهمية البالغة لتوفير خدمات اجتماعية ومرافق كافية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان والتنمية الاقتصادية التي تركز على الإنسان، وإذ تدرك كذلك أهمية الدعوة لبلوغ الأهداف الإنمائية الشاملة،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة قيام البلدان الافريقية بتنويع اقتصاداتها، ولا سيما سلعها الأساسية الأولية بغية تحديث نظم الإنتاج والتوزيع والتسويق الافريقية، وتعزيز الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار في عائدات التصدير الافريقية وزيادتها، في مواجهة الانخفاض المتواصل في أسعار كثير من السلع الأساسية الأولية والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري للاقتصادات الافريقية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة التصدي للتحديات التي تواجه القطاعات الزراعية الافريقية، في جملة أشكال منها الجفاف والتصحر وتدهور الأرض وغزو الجراد وإدارة الأراضي وهياكل الحوافز، من أجل تحقيق الأمن الغذائي الافريقي على النحو المبين في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات،

وإذ يقلقها بالغ القلق القيود المفروضة على تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا، والتي تفاقمت من جراء تصاعد التزامات الديون وخدمة الديون في افريقيا وانخفاض معدلات الاستثمار الخاص وهي القارة الوحيدة التي تعاني تحويلا صافيا سلبيا لهذه الموارد في التسعينات،

وإذ تسلم بالأثر الإيجابي للتحويلات الكبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى افريقيا،

وإذ تعيد تأكيد الالتزامات المتعلقة بتدفقات الموارد، بما في ذلك الاستثمار المباشر الخاص على النحو المبين في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات،

وإذ تضع في اعتبارها حاجة البلدان الافريقية إلى زيادة مواردها الداخلية وتعبئتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال أمور منها اتباع سياسات لتعزيز مدخراتها المحلية وتحسين المرافق المصرفية وتسهيل الوصول إليها وإدخال مزيد من التحسينات على الممارسات التقليدية لتكوين رأس المال على المستويات المحلية،

وإذ تحيط علما بالمؤتمر الدولي المعني بالتنمية في افريقيا، المعقود في طوكيو يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وبالإعلان الذي اعتمده المؤتمر،

وقد نظرت في التقارير الثلاثة المقدمة من الأمين العام بشأن النظر الأولي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[١]، وضرورة وجدوى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية[٢]، وتدفقات الموارد المالية إلى افريقيا[٣]،

١ - تعيد تأكيد الأولوية العليا التي أعطتها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، بما في ذلك التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، على النحو المدمج في البرنامج ٤٥؛

٢ - تحيط علما مع التقدير بتشكيل فريق من الشخصيات الرفيعة المستوى لإسداء المشورة إلى الأمين العام ومساعدته فيما يتعلق بالتنمية في افريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وتطلب أن يواصل هذا الفريق اجتماعاته بصورة منتظمة برئاسة الأمين العام، وبأن يجري توفير توصياته للدول الأعضاء؛

٣ - تثني على البلدان الافريقية لما اتخذته من إجراءات لتهيئة بيئة اقتصادية من شأنها أن تفضي إلى تحقيق النمو والتنمية، بما يتسق مع التزاماتها بموجب البرنامج الجديد، وتدعوها إلى مواصلة تلك المسؤوليات والالتزامات بقوة من أجل تحقيق النمو والتنمية على أساس دائم ومستدام؛

---

(١) A/48/334.

(٢) A/48/335 و Add.1 و 2.

(٣) A/48/336 و Corr.1.

٤ - تحث جميع أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها على أن تدمج في ولاياتها أولويات برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وأن تخصص موارد إضافية لتنفيذها، وأن تزيد تحسين استخدام الموارد المتاحة؛

٥ - توصي بمساعدة البلدان الافريقية المهتمة في رصد آثار الأعمال التي يجري الاضطلاع بها حاليا في سياق تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وفي ضمان مشاركة الفئات ذات القاعدة المجتمعية، ولا سيما المرأة، وذلك كجزء من المساعدة في بناء القدرات؛

٦ - تجدد دعوتها إلى المجتمع الدولي إلى مواصلة السعي بقوة للوفاء بمسؤولياته والتزاماته بموجب برنامج الأمم المتحدة الجديد في افريقيا في التسعينات من أجل تقديم دعم كامل وملموس للجهود الافريقية؛

٧ - تسلم بأهمية التعاون والتكامل للبلدان الافريقية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي والأولوية العالية التي ينبغي أن تعطى لهما، وتحث منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها على تخصيص دعم تقني ومالي كاف للتجمعات الاقتصادية الإقليمية الافريقية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية الافريقية، من أجل المساهمة في فعاليتها في عملية التنمية الاقتصادية الافريقية؛

٨ - تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المتلقية والبلدان المانحة على أن تولي اهتماما خاصا، ضمن الإطار المفاهيمي لتصميم سياسات التكيف الهيكلي وتنفيذها، للقضاء على الفقر ومعالجة الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه السياسات، مع التركيز في الوقت نفسه على الاستثمارات العامة والإصلاح المالي وإصلاح المشاريع العامة والتوسع في التصدير والإدارة العامة الكفؤة؛

٩ - تدعو الهيئات التحضيرية لجميع المؤتمرات القادمة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تأخذ في حسبانها الاحتياجات والمتطلبات والأولويات المحددة للبلدان الافريقية، على النحو المبين في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات؛

١٠ - تدعو أيضا الأمين العام إلى أن يعزز القدرة المؤسسية للأمانة العامة على زيادة الوعي الدولي بالإجراءات الدولية والافريقية العاجلة المطلوبة للتغلب على الأزمة الاقتصادية التي تمر بها القارة، وأن يعزز قدرات مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا على متابعة ورصد وتقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وأن يوفر، خلال هذه العملية، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إطارا فعالا للنظر في تنفيذ البرنامج الجديد في عام ١٩٩٥ في شقه الرفيع المستوى، وأيضا

للجمعية العامة في إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات في عام ١٩٩٦ وفقا للفقرة ٤٣ (ب و ج) من ذلك البرنامج؛

١١ - تدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات؛

١٢ - ترحب بتقرير الأمين العام المعنون "الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه"[٢]؛

١٣ - تؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز تنويع الاقتصادات الافريقية؛

١٤ - تشدد على الأهمية المعلقة على ضرورة الإنشاء والتشغيل المقترحين لصندوق تنويع السلع الأساسية الافريقية؛

١٥ - تشدد أيضا على ضرورة الاستخدام الكامل والفعال لآليات التمويل القائمة، لدى وضع مشاريع وبرامج التنويع؛

١٦ - تشدد كذلك على ضرورة سد أي فجوة قد توجد في التمويل المتاح للأنشطة المتصلة بالتنويع؛

١٧ - تقرر أن تعالج بقوة جميع القضايا المتصلة بتنويع الاقتصادات الافريقية، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا المبينة في الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ من منطوق هذا القرار، وأن تقوم، لهذا الغرض، بإجراء مشاورات مكثفة، على أساس الوثائق الأساسية التي سيعدها الأمين العام، تضم الدول المعنية والمهتمة، إلى جانب المؤسسات المالية ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك جهات أخرى منها مصرف التنمية الافريقي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

١٨ - تقرر أيضا أن تأخذ في كامل اعتبارها استنتاجات تلك المشاورات لكي تحدد بشكل قاطع، خلال الدورة الثامنة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة، الإجراء المناسب الذي سيتخذ لتعزيز الدعم المقدم

لتنويع الاقتصادات الافريقية، بما في ذلك الإنشاء المقترح لترتيبات التمويل الجديدة، إلى جانب تنظيم أنشطة للمتابعة، كالحلقات الدراسية أو حلقات العمل الخاصة بالخبراء؛

١٩ - تشجع البلدان الافريقية على إنشاء مجالس وطنية للتنويع، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام، تتضمن ممثلين من الحكومة والقطاع الخاص؛

٢٠ - تحث المجتمع الدولي على زيادة تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا لما تتسم به هذه التدفقات من أهمية حاسمة في تحديد النمو والتنمية المستدامة في الاقتصادات الافريقية، وتوفير الدعم الفعال للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يقوم بها العديد من البلدان الافريقية حاليا، والمساعدة في احتواء آثارها الاجتماعية الحادة؛

٢١ - تسلم بأنه لا يمكن إزالة عبء ديون افريقيا ما لم يتم، في جملة أمور، خفض وإلغاء الديون وخدمة الديون، وزيادة تدفقات الموارد المالية، وتحسين معدلات التبادل التجاري وفق نظام تجاري دولي مفتوح، وتثبيت أسعار الصرف الدولية، وخفض أسعار الفائدة الدولية، وفي هذا السياق، تدعو المجتمع الدولي إلى معالجة جميع أنواع الديون وجميع فئات البلدان المدينة في افريقيا في سياق الفقرات من ٢٣ إلى ٢٨ من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بما في ذلك إيلاء اعتبار جاد لاقتراح عقد مؤتمر دولي معني بديون افريقيا الخارجية؛

٢٢ - تحث الدول التي لم تبلغ حتى الآن هدف الأمم المتحدة المتمثل في تقديم ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، على بلوغ ذلك الهدف خلال العقد الحالي، وتهيئ بيئة أفضل لتحقيق معدل نمو حقيقي بنسبة ٤ في المائة في تدفقات الموارد المالية السنوية إلى افريقيا، على النحو المبين في الفقرة ٢٩ من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يجري دراسة بالتشاور مع المؤسسات المالية ذات الصلة يوصي فيها باتخاذ تدابير ملائمة لزيادة تحسين نظم الوساطة والممارسات المالية في البلدان الافريقية، لكي تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، وينبغي أن تضع هذه الدراسة في حسبانها إجراء تحليل معمق للنظم والممارسات التقليدية لتكوين رأس المال على الصعيد المحلي ولنوع تدابير الدعم التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها؛

٢٤ - تحث البلدان الافريقية على مواصلة ما تبذله من جهود لتحسين مناخ الاستثمار، وتحث أيضا البلدان المانحة على دعم تلك الجهود بالقيام، في جملة أمور، بزيادة المساعدة المقدمة لتنمية الموارد البشرية ولإصلاح وتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛

٢٥ - تطلب إلى الحكومات، وإلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها، وإلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى أن تتخذ، ضمن مجالات اختصاصها، التدابير الملائمة من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان طوكيو، واتخاذ مبادرات أخرى، حسب الاقتضاء، بمشاركة الأطراف المهتمة من افريقيا، ومن المجتمع الدولي، لضمان متابعة للمؤتمر بشكل فعال؛

٢٦ - تقرر إدراج بند بعنوان "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات" في جدول أعمال دورتها الخمسين.

- - - - -